مئة عام على ثورة المشروطة ..مئة عام من الزمن الضائع

دشَّن القرن الحادي والعشرون مئويات عديدة ، مر معظمها مرور الكرام. فمئوية عبد الرحمن الكواكبي(١٩٠٢-٢٠٠٢) كادت تمحى لولا مبادرة المؤرخ العربي ماهر الشريف ، وضيافة المركز الثقافي الفرنسي في حلب ، وحمية أحفاد المفكر الحلبي / الكردي ، صاحب "طبائع الاستبداد" و"أم القرى" ، أحد الآباء الشرعيين للنزعة القومية العربية والمدرسة العقلانية. وبينما كان قبر الكواكبي منسياً وسط القاهرة ، كانت ثلة من الكتاب العرب تحتفي بتراثه في كتاب يتيم.

فالح عبد الجبار

مرت أيضاً مئوية المصلح الكبير محمد عبده(١٩٠٥-٢٠٠٥)، دون كبير اهتمام هي الأخرى ودون مراجعة لما كتبه أو ما كتب عنه، لكأن هذا العالم العربي الإسلامي، يخشى حتى مجرد فتح صفحات صاحب "رسالة التوحيد"، وأفكاره الفلسفية-السياسية.

واليوم تمر مئوية ثورة المشروطة، أو الثورة الدستورية (١٩٠٦-٢٠٠٦) التي هزت العالم الإسلامي من سبات الفكر قروناً، مثلما ستمر بعد عامين، ثورة الاتحاد والترقي(١٩٠٨-٢٠٠٨) التي كانت أيضاً أول انقلاب دستوري في قمة الدولة العلية، وريثة الخلافة.

إن البكاء العربي على أطلال "النهضة" يطغى على الدراسة المجددة، المتجردة لتاريخنا القريب، أو البعيد، مقارنة بأوربا، مثلاً التي تعيد النظر في تراثها الفلسفي بكتابات تتجدد تقريباً كل عقدين أو ثلاثة عقود تماشياً مع تطور وصراع المدارس الفكرية.

وبحدود علمي ثمة "كونفرنس" أكاديمي واحد حول ثورة المشروطة سيعقد قريباً في لندن. ولو عنَّ لباحث طرح الفكرة في طهران حيث ولدت الثورة، لتعرض إلى تهمة "الغربنة". فالشعار الأهم ما يزال الموت للسافرات والموت لليبرالية.

ولو بحث المؤرخ عن مؤسس فكرة المشروطة، وهو(محمد النائيني) لما وجد اسمه في الذاكرة الرسمية.

ولوجد عوضاً عن ذلك طوابع بريدية تحمل صورة أكبر خصوم ثورة المشروطة، الذي انتهى إلى المشنقة لشدة دفاعه عن الشاه المستبد، وهو الشيخ فضل الله النوري.

هذا الالتباس التاريخي ليس حصراً على إيران، بل يكاد يعم العالم العربي والإسلامي، الكاره لتاريخه بالذات، الا إذا كان تاريخاً متخيلاً ملمعاً بالرياء.

مع أن حركة المشروطة(١٩٠٦) سبقت كتاب النائيني "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" بثلاث سنوات(صدر الكتاب بالفارسية عام ١٩٠٩)، الا أن هذا الكتاب بات رمزها الفكري الأرأس، وهو شهادة على استجابة الفقه لمتطلبات العصر.

الواقع أن سجال النائيني يرمز إلى انقسام المؤسسة الدينية بين مؤيد للحكم المطلق (المستبدة) ومناصر للحكم الدستوري (المشروطة). المشروطة(على وزن المرجئة، والمعتزلة) هي الترجمة المحلية لكلمة: الدستورية ولا تزال بعض أصقاع حضارتنا العربية الإسلامية ترفض كلمة الدستور باعتبارها بدعة وضلالة.

كما أن سجال النائيني ضد الشيخ فضل الله نوري يكتسي حتى هذه اللحظة أهمية راهنة، علماً أن النائيني إنما ينطلق من فقه العبادات وفقه المعاملات، أي ينطلق بالكامل من داخل علم الكلام والفقه الإسلامي، لا من خارجه.

فمثلاً إن فكرة شرعية الحاكم الدنيوي منزوعة تماماً في علم الكلام الشيعي،

وهنا يستخدم النائيني هذه القاعدة لنفي الشرعية عن الحكم الملكي المطلق، باعتباره جزءاً من الحكم الدنيوي الفاقد للشرعية.

ثم يلجاء النائيني إلى قاعدة المصلحة ليفاضل بين الحكم المستبد والحكم الدستوري، ليقول بما أن الإثنين يفتقران إلى الشرعية، وبما أن الإثنين قائمان كأمر واقع، فأن اختيار احدهما دون الآخر إنما تقرره المصلحة. والمصلحة (مصلحة الجماعة)

تتحقق في ظل الحكم الدستوري خيراً مما في الحكم المطلق.

ويمضي النائيني إلى فقه المعاملات ليخلص إلى أن انتخاب النواب كممثلين عن الجماعة، شيء يماثل عقد التوكيل لإبرام البيوع، والنكاح، وما شاكل.

ثم يعمل بعد ذلك على فتح الباب لحق مجلس النواب (مجلسي ملي) في التشريع، بالتماس قاعدة وجود مناطق فراغ في الحياة تتطلب تشريعات تكميلية.ولنلاحظ أن كل الحجج التي سيقت ضد النائيني إنما تستخدم حتى يومنا هذا ضد من رفض الانتخابات والتمثيل البرلماني، ورفض السماح لغير المسلمين بالترشيح والانتخاب (إعادة قاعدة أهل الذمة)، بل منع مجلس النواب من التشريع، لأن التشريع لرجال الدين وحدهم كممثلين عن الباري عز وجل.

استطاعت ثورة المشروطة أن تجد حلاً وسطاً بين التراث والحداثة، بإيجاد برلمان منتخب مباشرة من الأمة، وتخصيص خمسة مقاعد للفقهاء، علماً أن المرجعيات الدينية كانت ترشح عدداً معيناً يختار منه البرلمان خمسة فقط، لا للقيام بالتشريع بل لإسداء النصح للبرلمان حول تساوق تشريعاتهم مع مقاصد الشريعة بعامة.

لقد أدى صعود الحرية الدستورية إلى إطلاق موجة عارمة ضد ذلك القسم من المؤسسة الدينية الداعم للإستبداد، فأعدم الشيخ فضل الله نوري. لكن التراجع عن الإنجاز دفع النائيني، مؤلف أول أطروحة دستورية في الفقه الشيعي، إلى سحب كتابه من الأسواق وحرقه، خوفاً من سورة غضب العامة التي جرى تأليبها عليه. وبذا أعدم النائيني فكرياً.

ولحسن الحظ فإن أول ترجمة عربية لكتابه صدرت من مجلة العرفان(لبنان-صيدا) عام ١٩٣٣, وبعد قرابة ٧٠ عاماً صدرت ترجمتان عربيتان أخريان، واحدة تحديثية(توفيق السيف) وأخرى محافظة.

لو استخدمنا مقولات النائيني، فأن كل الحكومات القائمة غير شرعية، وأن الحكومة الدستورية (إقرأ: الديمقراطية) هي أفضل الخيارات من وجهة نظر المصلحة، وأن المصلحة تتحقق بانتخاب الممثلين مباشرة، دون وساطة، وان لممثلي الجماعة الحق في اختيار عدد من المراجع الدينية للمشورة، لا للقيادة.

وبهذا المعنى فأن التكملة الضرورية للنائيني يمكن أن تتمثل في اطروحات المجتهد (محمد باقر الصدر) صاحب أطروحة دور المجتهدين كشهود، أي أن دورهم هو الإرشاد، لا الزعامة. ولعل اكبر استمرار للنائيني يجد التعبير عنه في مدرسة الإمام الخوئي، ومكملها العملي آية الله السيستاني.

ها قد مرت مئة عام على صدور المشروطة ١٩٠٦، مئة عام من عزلة مقبضة خنقت فيها الدساتير الواحد تلو الآخر باسم ثورية مزعومة أو قداسة زائفة.

ولم يكن من باب المصادفة أن يقدم أحد المؤرخين الدستوريين كتابه عن العالم العربي والإسلامي بهذا العنوان المؤلم: الدساتير في عالم لا دستوري.

رائحة النفط

أحمد السعداوي

"يبدو ان وزارة النفط العراقية هي اكثر المؤسسات اثارة للغط والجدل والتكهنات والتخمينات ، تبدأ منها أو تنتهي عندها سلسلة من المؤامرات المتخيلة ضمن النطاق الاجتماعي الشعبي. وهذه الحالة تعززت بسلسلة من الحوادث كان اولها سلامة بناية وزارة النفط ، بكل آثاثها وملفاتها من عمليات السلب والنهب التي اعقبت سقوط النظام المباد."

ثم انها هي (وزارة النفط) وليس غيرها، من يبدأ عندها تدفق الأموال العراقية، الأموال الأكثر عراقية، الصرفة غير المخلوطة. وعندها ينتهي الجدل حول (حقوق) الشعب وفئاته السكانية المختلفة. وعندها تتعقد المسالك والدروب لرؤية مستقبل جماعي يشمل كل العراقيين دون استثناء.

واثبتت الاحداث ان وزارة النفط وزارة لا تعلي من شأن من يتولاها، فيكون من ذوي الحظ الحسن إن لم تدر حول وزيرها شائعات سرقة واختلاس عاجلاً أم آجلاً. وهذه التهمة لا تستثني بطبيعة الحال أياً من الملامسين لرائحة النفط، ابتداءً من اكبر المدراء العامين في الوزارة وحتى اصغر عامل على شاحنة تصدير.

وبالعلاقة مع النفط ووزارته الحلوب، اجزم ان الكثير من العراقيين، حتى من حملة الشهادات العليا، لم يفهموا حتى الآن جدوى ان يرتبط بلد يملك ينبوعاً من الاموال مع صندوق النقد الدولي، الامر الذي انعكس سلباً على سعر المحروقات، وقصم ظهر المواطن البسيط، الذي ليس هناك ما هو اكثر منه في بلدنا.

ولا تكاد تسأل عراقياً واحداً دون ان يجيب بنبرة تشكيك من ان الكثير من النفوط العراقية ولت الى غير رجعة، ولم يستفد منها العراق أو العراقي شيئاً. ولأسباب كثيرة.

هناك باختصار، رائحة من عدم اليقين بأن النفط العراقي يكمل دورته الطبيعية بنزاهة عالية، ابتداءً من الاعماق المعتمة للآبار النفطية وصعودا الى سطح أرضنا، ارض القلاقل والفتن، مروراً بعشرات ومئات الايدي التي توقع وتعبئ وتنقل وتحمل، وتحسب وتحاسب، وتبيع، وتتسلم، وانتهاءً بخزينة وزارة النفط أو خزينة الدولة.

بالطبع لا يوجد حتى الآن متهم واضح المعالم، ولكن ماذا نفعل بالرائحة. اقصد رائحة الشك وعدم اليقين.

ولأنها وزارة يعول عليها اكثر من غيرها في التخطيط لمستقبل العراق لن يستطيع احد ايقاف التقولات والتكهنات والشائعات وافتراض المؤامرات. وسَيُشَمُّ الخارج من وزارة النفط ألف مرة قبل الاقرار بنزاهته وعدم تورطه بعمليات نهب وتسليب هادئة وغير مرئية.

ولإيقاف تدفق التقولات والشائعات المصاحب لتدفق نفطنا المتعثر لا ينبغي على وزارة النفط ان تنصب كاميرات مراقبة في كل مكاتبها، وليس عليها تقديم جرد يومي أو اسبوعي بكل تحركاتها ونشاطاتها، حتى يطمئن قلب المواطن، ولكن ليس عليها في الوقت نفسه ان تصمت هذا الصمت الرهيب !

لقد ذهبت وزارة الدكتور بحر العلوم ووزارة الغضبان، ولم نر أي كشف حساب لعمل الوزارة خلال تولي هذين الرجلين. لم نر ولم نعرف أي شيء حول عقود التطوير للحقول النفطية، وعقود بيع وشراء النفط، وهل هنالك عقود حقاً؟ ام ان ثلاث سنوات من بقاء الوزارة سالمة سليمة ابقاها على حالها حتى يومنا هذا ؟!

وهل حقاً ما يقال ان العراك بين الساسة العراقيين والطوائف والاحزاب التي تدعم هؤلاء الساسة غطى بغباره الثقيل خلال السنوات الثلاث الماضية على (كوارث) تتعلق بمستقبل نفط العراق؟

وهل صحيح ما يقال ان ثلثي جبل المفاوضات والسجالات والمعارك البسوسية بين ساستنا المبجلين والذي مازال غاطساً عن الاعين يتعلق برائحة النفط بالتحديد ؟!

ثم ما هي قصة ذلك التقرير الذي اعدته منظمة بلاتفورم (PLATFORM) البريطانية الخيرية قبل انتخابات كانون الاول ديسمبر ٢٠٠٤ حول العقود التي من المؤمل ان توقع والتي يرهن بموجبها مستقبل النفط في العراق بالشركات الاجنبية ؟!

هل اطلع احد ما على هذا التقرير يا ترى؟! أليس من الواجب ان يتم تكذيب المعلومات الواردة فيه، أم ان السكوت علامة على صدق هذه المعلومات؟!

من حقي ان انتظر اجابة من وزارة النفط، ليس من وزير النفط الشهرستاني تحديداً، فالرجل لم يكد يجلس على مقعده بعد، ولكني افترض ان الوزارة بكوادرها وكراسيها ومناضدها لم تأت مع السيد الشهرستاني، ولم يعلن عن وجودها مع اعلان الحكومة العراقية الجديدة. افترض ان هناك اجوبة كثيرة في ملفات واضابير هذه الوزارة اللغز، ومن حقي وحق الاخرين ان يحظوا ولو بالقليل (المهدئ) من الاجوبة المقنعة.

وبالعودة الى تقرير منظمة بلاتفورم، الذي يعرفه المسؤولون في وزارة النفط العراقية بالتأكيد، والمكون من (٥٥) صفحة معززة بالبيانات والرسوم التوضيحية، سنقرأ ما يزيدنا غماً على غمنا وكمداً و(قهراً). يقول التقرير ان (مصير النفط العراقي يتقرر خلف الابواب المغلقة)، وان ٦٤٪ بالمئة من عقود تطوير حقول النفط العراقية منح او سيمنح الى شركات متعددة الجنسية، وأن هناك (من الساسة العراقيين والتكنوقراط من يسعى ولربما سعى! لإتباع نظام من العقود طويلة الأجل مع شركات النفط الأجنبية لن تخضع فيه الشركات للمحاكم العراقية، ولا للتدقيق العام، ولا للرقابة الديمقراطية). و (إن التقديرات الاقتصادية التي تنشر هنا لأول مرة تبين أن النمط السياسي المطروح لتطوير حقول النفط سيكلف العراق مئات مليارات الدولارات من الإيرادات الضائعة، في حين أنه سيمنح الشركات الأجنبية أرباحا هائلة). وايضاً (بافتراض كون سعر برميل النفط ٤٠ دولاراً، فإن العراق سوف يخسر من الحقول الإثني عشر الأولى وحدها المزمع تطويرها ما بين ٧٤ ملياراً و ١٩٤ مليار دولار خلال مدة سريان العقود. وتمثل هذه التقديرات المبنية على افتراضات متحفظة ما بين ضعفي وسبعة أضعاف ميزانية الحكومة العراقية الحالية.) و..(بموجب الشروط التي يحتمل أن تنص عليها العقود، فإن معدل العائد السنوي لاستثمار شركات النفط في العراق يتراوح ما بين ٤٢ ٪ إلى ١٦٢ ٪، وهو يزيد كثيراً عن الهدف الأدنى المعتاد في هذه الصناعة البالغ ١٢ ٪ كعوائد على الاستثمار). وكل ما بين الأقواس هو من نص التقرير.

وبعد، هل تخرج وزارة (نفطنا!) من غموضها، ويخرج المسؤولون فيها عن صمتهم ليكذبوا هذه المعلومات، ام إن على تكهناتنا وتخميناتنا أن تتفرعن وتتضخم؟

.. أعزائي النفطيون.. كذبوا هذه المعلومات رجاء.

الديمقراطية

مقاربة سوسيولوجية تاريخية

تأليف الدكتور فالح عبد الجبار
ترجمة : سهيل نجم
الناشر: معهد الدراسات الاستراتيجية
عرض: علي المالكي

صورة غلاف كتاب الديمقراطية مقاربة سوسيولوجة تاريخية

صدر عن معهد الدراسات الاستراتيجية كتاب (الديمقراطية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية) للباحث الدكتور فالح عبد الجبار، ترجمه الى العربية سهيل نجم، يقع الكتاب بـ (٤٦) صفحة من القطع الصغيرة.

ضم الكتاب اربعة مباحث مركزة، الاول منها كان تحت عنوان (التقدم والتراجع في الديمقراطية)، ويرصد الباحث تراجعا للديمقراطية حدث في اوائل القرن العشرين بسبب الازمة التي شهدها العصر الصناعي، قادت لتحررات جماعية (اشتراكية) من قوى اليسار او قومية دولية من قوى اليمين، ونتيجة لذلك ظهرت الانظمة الشمولية ، ومقلدوها في دول الاطراف كان في (١٩٢٠) اكثر من (٣٥) حكومة دستورية منتخبة وفي عام (١٩٣٨) لم يكن هناك غير (١٧) اما في عام ١٩٤٤ فلم يبق غير (١٢) ديمقراطية من (٦٤) دولة قومية، وابان الحرب الباردة تراجع نحو الديمقراطية في الكثير من دول (العالم الثالث). ويلتفت الباحث الى ان موجة بناء الديمقراطية بعد الحرب الباردة (١٩٩١) كانت (هائلة).

وفي المبحث الثاني المعنون (المصادر الكبرى للتمرد على الديمقراطية)، تقصى الكاتب مصادر او مسببات التمرد على الديمقراطية، اولها التقدم الصناعي الذي زاد من املاق طبقات الفلاحين الحرفيين، الامر الذي دعا المدارس الاشتراكية الى التوسع الراديكالي للمبدأ الليبرالي في الحرية السياسية والمساواة ونقلته الى المجال الاقتصادي، وبينما كانت المدارس الديمقراطية معنية بتوزيع وتنظيم السلطة السياسية، انصب اهتمام المدارس الاشتراكية على توزيع السلطة الاقتصادية (الثروة) ووصف سعي المدرسة الاشتراكية الى الغاء الملكية الخاصة والدولة بالعلاج الراديكالي الطوباوي.

ولايفوته ملاحظة ان نقد المدرسة الاشتراكية للراسمالية، قد اجبر الليبرالية الصناعية على تعديل بعض قواعدها مثل اقامة نظام الضمان الاجتماعي.

ثم يتابع التيار الآخر المناوئ للديمقراطية الاشتراكية القومية الدولية والمتمثل بالنازية والفاشية ذات الطابع العنصري القومي العدواني، ومصدره كما يرى الباحث يكمن اساسا في ان العصر الصناعي كان مستحيلا من دون وجود اسواق دولية وتجارة عالمية، وان العصر الصناعي عمم نظام الدولة الامة باعتبارها كيانات سياسية قابلة للديمومة الاقتصادية، والمثالان هما الدولة الالمانية والدولة الايطالية ويرى ان هذا النموذج من النزعة القومية والمتطرفة كان في جانب منه احتجاجاً ضد نزعة اللامساواة في النظام العالمي للدولة القومية، والمصدر الثالث هو ان مبدأ قيام الامم قد اطلق العواطف القومية والحركات الاجتماعية بين الكثير من الجماعات المرشحة لان تؤلف امة بذاتها ضد الامبراطوريات الاوتوقراطية المتعددة القوميات فتشكلت دول معظمها في العالم الثالث. فاقدة للحيوية الاقتصادية والنضوج المؤسساتي او القيم الثقافية الضرورية للحكم المستقر فضلا عن الحكم الديمقراطي.

اما في المبحث الثالث الذي حمل عنوان (تفكير جديد)، فيدرس الباحث تراكم الثقافة الديمقراطية، وكتب يقول (لقد انتج التوسع السريع في نماذج واجراءات الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة، غزارة في الادب المكتوب حول الديمقراطية، وبناء الديمقراطية. يلاحظ ان النقاش حول التنميط السياسي قد انحصر في انواع الانظمة الديمقراطية، فيما كان السجال يركز على الاختلافات بين الانظمة التسلطية والعسكرية والسلطانية والشمولية. ويستعرض انماط الديمقراطية واجناسها الفرعية التي ثبتها دفيد هيلد في كتابة المرسوم (Models of Democ-racy)، ويتوقف الباحث عن طروحات كانت فيما يتعلق باقامة حكومة عالمية.

وحاول الدكتور فالح عبد الجبار في المبحث الرابع ان يؤسس (فكريا) لما هو اساسي لنشوء الديمقراطية، وهو العلاقة بين الدولة والمجتمع انطلاقا من كتابات فيليب بن. شميتز، وتين لين كارل (كيف تكون الديمقراطية وكيف لا تكون؟)، وهو عنوان المبحث الرابع، وقدم خمس مقاربات هي مزيج من المقاربات السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية لمسالة نمو وبناء الديمقراطية، ولخصها بـ:

١- ان المجتمعات الزراعية او ما قبل الصناعية تدخل الى العصر الصناعي في مراحل مختلفة من تطور هذا الاخير.

٢- ان المجتمعات ما قبل الحديثة تدخل الى العصر الصناعي في مختلف مراحل تطورها.

٣- التحول نحو العصر الصناعي (المجتمع الرأسمالي)، قد يتخذ اشكالا عدة.

٤- يقترن الانتقال الى العصر الصناعي او الى الاقتصاد التجاري، كقاعدة عامة بتدمير وتحويل اشكال الملكية واشكال الثقافة واساليب الحياة ومنظومات القيم ما قبل الحديثة وباشكال جديدة.

٥- الانتقال التاريخي الى العصر الصناعي قد يتوافق مع انطلاق توجهات قوية نحو بناء الامة، الامر الذي قد يعرقل او يساند بناء الديمقراطية.